

لماذا ننتظر المشكلة الأسرية حتى تكبر؟ نحو سياسة أسرية تستشرف التحولات وتبني القدرة على التكيف

ناقدة للخطاب الثقافي المعاصر، وباحثة ومستشارة في السياسات والتنمية الأسرية.

في كثير من القضايا الأسرية، يبدأ التدخل عندما تصبح المشكلة واضحة: خلافات زوجية متكررة، صعوبات في التعامل مع الأبناء، صراع بين الأجيال، ضغوط اقتصادية، اختلال في التوازن بين العمل والأسرة، أو آثار متزايدة للاستخدام الرقمي داخل المنزل.

عندها تبدأ الأسئلة المعتادة: كيف نعالج المشكلة؟ أين نقدم الخدمة؟ من يتدخل؟ وكيف نعيد الأسرة إلى الاستقرار؟

لكن ربما يكون السؤال الأهم مختلفاً: لماذا انتظرنا حتى أصبحت المشكلة أزمة؟

ليس المقصود تضخيم المشكلات الأسرية أو النظر إلى الأسرة بوصفها كياناً مهدداً باستمرار، بل إعادة التفكير في توقيت التدخل وطبيعته. فكما أن الوقاية الصحية لا تنتظر تفاقم المرض، وكما أن إدارة المخاطر الاقتصادية تستدعي الاستعداد قبل وقوع الخسارة، تستطيع السياسة الأسرية أن تتجاوز الاستجابة للمشكلات بعد ظهورها إلى استشراف التحولات التي قد تؤثر في الأسرة، وتعزيز قدرتها على التعامل معها قبل أن تتفاقم آثارها.

إن التحدي ليس في معالجة المشكلات حين تقع فحسب، بل في بناء بيئة تساعد الأسر على التعامل مع التغيرات في وقت مبكر، وتمنحها الموارد والمهارات والدعم الذي تحتاج إليه.

الأسرة لا تتغير فجأة

نادراً ما تتشكل التحديات الأسرية الكبرى بمعزل عن سياقها. فقبل أن تصل بعض الأسر إلى مرحلة الأزمة، قد تمر بتحولات متراكمة في أدوار الزوجين، وتوقعات الأبناء، وأنماط التواصل، وظروف العمل، والوضع الاقتصادي، والاستخدام الرقمي، والعلاقة بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية.

وقد تنجح الأسرة في التكيف مع بعض هذه التحولات، بينما تصبح تحولات أخرى مصدرًا لضغوط متزايدة، خصوصًا عندما تتجاوز سرعة التغير قدرتها على التكيف، أو عندما تفتقر إلى الموارد والدعم اللازمين للتعامل معه.

فالمشكلة ليست في التغير ذاته، ولا في افتراض أن كل تحول يمثل تهديدًا للاستقرار الأسري. إنما تكمن في الفجوة التي قد تنشأ بين متطلبات الواقع المتغير والقدرات المتاحة للأسرة لمواجهته.

ومن هنا تبرز أهمية السياسة الأسرية الاستباقية؛ فهي لا تفترض أن الأزمات يمكن منعها جميعًا، لكنها تسعى إلى فهم الظروف التي تزيد احتمالات تفاقمها، وتعزيز العوامل التي تساعد الأسر على مواجهتها.

من علاج المشكلة إلى بناء القدرة

تسأل السياسة الأسرية ذات المنحى العلاجي عادة: ما المشكلة القائمة؟ ومن يحتاج إلى الخدمة؟ وما التدخل المناسب؟

أما السياسة الأسرية الاستباقية فتضيف أسئلة تتعلق بما يسبق المشكلة: ما التحولات التي تعيشها الأسر؟ وما الضغوط التي يُحتمل أن تتزايد؟ وما المهارات والموارد التي تحتاج إليها؟ وما المؤشرات التي يمكن أن تنبه إلى اتساع الفجوة بين الاحتياجات والقدرات؟

هذا التحول لا يعني الاستغناء عن خدمات الإرشاد والعلاج والحماية، بل استكمالها بمنظور وقائي يركز على بناء القدرة قبل اشتداد الحاجة.

فبدلًا من أن تكون الأسرة مجرد مستفيدة من تدخل يأتي بعد ظهور المشكلة، تصبح شريكًا في تحديد احتياجاتها، وتطوير الحلول المناسبة لها، وتقييم أثر البرامج المقدمة إليها.

وبذلك لا يعود النجاح مقتصرًا على إصلاح الخلل بعد وقوعه، بل يشمل أيضًا تقوية قدرة الأسرة على إدارة التغير، والتعامل مع الخلافات، والاستفادة من الموارد المتاحة، وطلب المساعدة في الوقت المناسب.

الوقاية لا تعني منع كل المشكلات

من المهم ألا تتحول الدعوة إلى الوقاية إلى وعد غير واقعي بإمكان منع جميع الأزمات الأسرية. فالأسرة جزء من مجتمع تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية والتقنية، ولا توجد أسرة محصنة تمامًا من الخلق أو الضغط أو التحولات المفاجئة.

كما أن بعض المشكلات لا تُعالج بزيادة مهارات الأسرة وحدها؛ فقد تتطلب حماية من العنف، أو تدخلًا متخصصًا، أو دعمًا اقتصاديًا، أو خدمات صحية ونفسية، أو تعديلات في السياسات التي تؤثر في ظروف المعيشة والعمل.

لذلك لا ينبغي أن تتحول المرونة الأسرية إلى مبرر لتحميل الأسرة وحدها مسؤولية مواجهة الضغوط التي تتعرض لها، أو مطالبتها بالتكيف مع ظروف غير عادلة أو غير آمنة.

السؤال الأجدى للسياسة العامة ليس فقط: كم مشكلة أسرية لدينا؟ بل أيضًا: ما مدى قدرة الأسر على التعامل مع التحولات؟ وما الموارد والخدمات والظروف التي تساعد على ذلك أو تعوقها؟

بهذا ننتقل من قياس حجم المشكلة وحده إلى فهم العلاقة بين التحديات التي تواجه الأسرة والقدرات المتاحة لها، وكذلك مسؤولية المؤسسات والسياسات في تعزيز تلك القدرات.

المرونة الأسرية: من مفهوم إلى مجال للقياس

من هنا يبرز مفهوم المرونة الأسرية بوصفه مدخلًا يمكن أن يساعد في تطوير التفكير في الوقاية الأسرية.

ويمكن تعريفها، في إطار مفاهيمي مقترح، بأنها قدرة الأسرة على الاستجابة للتحولات والضغوط الداخلية والخارجية، وإعادة تنظيم أدوارها ومواردها وعلاقاتها، والاستفادة من مصادر الدعم المتاحة، مع المحافظة على وظائفها الأساسية وجودة علاقاتها، والقدرة على طلب الحماية والمساعدة عند الحاجة.

فالأسرة المرنة ليست الأسرة التي لا تواجه مشكلات، ولا الأسرة التي تتحمل كل الضغوط بمفردها؛ إنها الأسرة التي تستطيع التعامل مع التحديات بطرق مناسبة، والتعلم من التجارب، وتعديل أساليبها، والاستفادة من الدعم المتاح دون أن يكون ذلك على حساب سلامة أفرادها وحقوقهم.

وقد تتجلى هذه المرونة في قدرة الزوجين على إدارة الخلاف دون إيذاء، أو إعادة توزيع المسؤوليات عند تغير ظروف العمل، أو تعديل الأساليب الوالدية بما يناسب مراحل نمو الأبناء، أو التعامل الواعي مع التقنية، أو إدارة الضغوط الاقتصادية، أو طلب المساندة المتخصصة قبل تفاقم المشكلة.

ولا يعني ذلك أن هذه الجوانب تشكل، بصورتها الحالية، مقياسًا علميًا معتمدًا للمرونة الأسرية؛ بل إنها مجالات يمكن أن تنطلق منها البحوث لتطوير مؤشرات قابلة للاختبار، والتحقق من صلاحيتها، وفهم اختلاف دلالاتها باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومراحل الحياة.

وهنا تكمن أهمية المفهوم: ليس في إضافة مصطلح جديد إلى الخطاب الأسري، بل في إمكان تحويله إلى إطار يساعد على فهم احتياجات الأسر وتطوير السياسات الموجهة إليها.

الأسرة شريك في صناعة الحل

تختلف احتياجات الأسرة الشابة عن احتياجات الأسرة التي لديها أبناء مراهقون، أو التي ترعى كبار السن، أو التي تواجه ضغوطًا اقتصادية، أو التي تتغير فيها ظروف العمل والإقامة.

لذلك لا تكفي البرامج الموحدة التي تُقدَّم بالطريقة نفسها لجميع الأسر، حتى لو انطلقت من أهداف جيدة. فالسياسة الأسرية الفاعلة تحتاج إلى الاستجابة لاختلاف الاحتياجات والموارد ومراحل الحياة، وإلى الاستماع للأسر عند تصميم البرامج وتقييمها.

والأسرة، بحكم معرفتها بتفاصيل حياتها اليومية، شريك أساسي في تحديد ما تحتاج إليه، وفي تقدير مدى ملاءمة التدخلات المقدمة إليها. لكن إشراكها لا يعني نقل مسؤولية النجاح أو الإخفاق إليها وحدها؛ فالمؤسسات العامة ومقدمو الخدمات مسؤولون أيضًا عن جودة التدخلات وإتاحتها وعدالتها.

إن الانتقال من التعامل مع الأسرة بوصفها مستفيدة إلى إشراكها شريكًا في صناعة الحل من شأنه أن يجعل البرامج أكثر اتصالًا بالواقع، وأقرب إلى الاحتياجات الفعلية، وأكثر قابلية للتطوير بناءً على الخبرة والتقييم.

نحتاج إلى أن نفهم قبل أن نتدخل

لا يمكن بناء سياسة أسرية استباقية من دون قاعدة معرفية تساعد على فهم ما يحدث قبل وصول الأسرة إلى مرحلة الاحتياج الشديد.

ولا يكفي أن نعرف عدد الحالات التي طلبت خدمات الإرشاد أو الحماية، أو حجم المشكلات التي وصلت إلى المؤسسات المختصة. نحتاج أيضًا إلى فهم التحولات التي تعيشها الأسر، ومصادر الضغط التي تواجهها، والموارد التي تستند إليها، والفجوات القائمة بين احتياجاتها والخدمات المتاحة.

ومن هنا يمكن التفكير في تطوير منظومة وطنية لرصد التحولات الأسرية، تستفيد من البيانات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وغيرها، وتربط نتائجها بتطوير السياسات والبرامج.

ولا يعني هذا إنشاء منظومة لمراقبة الأسر أو تصنيفها بحسب مستوى المخاطر، بل بناء فهم أفضل للظروف التي تؤثر في حياتها، مع مراعاة الخصوصية، وتقليل جمع البيانات الشخصية إلى الحد الضروري، والاستفادة من البيانات المجمعة أو منزوعة الهوية حيثما أمكن، ووضع ضوابط واضحة لاستخدام البيانات وحكمتها.

ويمكن أن تبدأ هذه المنظومة بأسئلة محددة تتعلق بالتحولات في العلاقة بين العمل والحياة الأسرية، والضغوط الاقتصادية، والتعامل مع التقنية، واحتياجات الوالدين، والتغير في أنماط الرعاية والدعم بين الأجيال.

والأهم أن يرتبط الرصد بهدف واضح: تحسين فهم الاحتياجات، وتطوير التدخلات، وتقييم نتائجها. فالبيانات لا تصبح ذات قيمة بمجرد جمعها، بل عندما تساعد على اتخاذ قرارات أفضل.

من مؤشر المشكلة إلى مؤشر القدرة

إذا كانت مؤشرات الأداء تقيس المشكلات بعد وقوعها فقط، فقد تظل السياسة أسيرة الاستجابة، حتى عندما تكون الخدمات العلاجية جيدة.

أما توسيع القياس ليشمل القدرة على التكيف، فيتيح أسئلة إضافية: هل تتوافر للأسر قنوات للحوار؟ هل تستطيع إدارة الخلافات بطريقة آمنة؟ هل تجد الدعم عندما تتغير ظروفها؟ هل تتناسب الخدمات مع احتياجاتها؟ وهل تستطيع الوصول إلى المساعدة في الوقت المناسب؟

هذه الأسئلة لا تلغي أهمية مؤشرات المشكلات، مثل معدلات العنف أو الاحتياج إلى الخدمات أو الضغوط الاقتصادية، بل تكملها بمؤشرات تساعد على فهم العوامل التي قد تعزز قدرة الأسرة على المواجهة.

ومن هنا يمكن اقتراح مسار بحثي وتطبيقي يبدأ بتحديد أبعاد المرونة الأسرية، ثم تطوير أدوات قياس مناسبة، واختبار موثوقيتها وصلاحياتها على عينات متنوعة، قبل دراسة إمكانية بناء مؤشر وطني في المستقبل.

وينبغي ألا يُختزل المؤشر في درجة واحدة تصنف الأسر إلى قوية وضعيفة، أو أن يتحول إلى أداة للحكم عليها. فالغرض منه هو فهم الاحتياجات وتوجيه الدعم، لا إصدار أحكام معيارية على الأسر أو تحميلها مسؤولية ظروف لا تملك السيطرة عليها.

كما ينبغي اختبار ما إذا كانت المؤشرات المقترحة تقيس فعلاً القدرة على التكيف، أم أنها تعكس بصورة غير مباشرة مستوى الدخل أو التعليم أو سهولة الوصول إلى الخدمات. فهذه الفروق ضرورية حتى لا تتحول أداة القياس إلى انعكاس للتفاوتات القائمة بدلاً من أن تساعد على فهمها ومعالجتها.

كيف تتحول الرؤية إلى سياسة قابلة للتطبيق؟

يمكن ترجمة السياسة الأسرية الاستباقية إلى مسار عملي متدرج يقوم على ثلاثة مسارات مترابطة.

أولها، رصد التحولات واستشرافها من خلال متابعة التغيرات التي تؤثر في الأسرة، وتحليل انعكاساتها المحتملة على الاحتياجات والخدمات.

وثانيها، فهم القدرات والفجوات من خلال تطوير مؤشرات بحثية للمرونة الأسرية، وتحديد الموارد المتاحة للأسر والعوامل التي تعوق استفادتها منها.

وثالثها، اختبار التدخلات الوقائية وتقييمها عبر برامج تستهدف احتياجات محددة، مثل دعم الوالدية، وتعزيز مهارات التواصل، ومساندة الأسر في مراحل الانتقال الحياتية، وتحسين التوازن بين العمل والحياة الأسرية.

ويُفترض أن يبدأ هذا المسار بتجارب محدودة قابلة للتقييم، ثم تنوع البرامج التي تثبت جدواها، مع

تعديل ما لا يحقق النتائج المرجوة.

بهذه الطريقة تصبح السياسة الأسرية دورة تعلم مستمرة: رصد، وتحليل، وتصميم، وتطبيق، وتقييم، ثم تطوير. فلا تكتفي بتقديم الخدمة، بل تسأل أيضًا عن أثرها، ومدى ملاءمتها، وما إذا كانت الاحتياجات قد تغيرت، وكيف يمكن تحسين التدخلات مستقبلاً.

السياسة الأسرية مسؤولية مشتركة

لا تعيش الأسرة داخل قطاع واحد، ولا تتشكل ظروفها بفعل البرامج الأسرية وحدها. فاستقرارها يتأثر بسياسات العمل والتعليم والصحة والسكن والاقتصاد والحماية الاجتماعية والتقنية وغيرها.

قد تؤثر ترتيبات العمل في الوقت الممنوح للرعاية، وقد تنعكس الظروف الاقتصادية على الاستقرار المنزلي، وقد تفرض التحولات التقنية تحديات جديدة على الوالدين والأبناء، وقد تسهم الخدمات الصحية والاجتماعية في تخفيف أعباء الرعاية عن الأسر.

ولهذا يصعب أن تكون السياسة الأسرية الفاعلة مسؤولية جهة واحدة فقط. المطلوب هو تكامل السياسات من منظور الأسرة، بحيث تُفهم الآثار الأسرية للقرارات في القطاعات المختلفة، وتُردد أوجه التعارض المحتملة بينها، ويُعمل على الحد منها.

والسؤال هنا ليس فقط: ما البرنامج الأسري الذي سنقدمه؟ بل أيضًا: كيف تؤثر السياسات العامة في قدرة الأسرة على أداء وظائفها؟ وهل تساعد هذه السياسات الأسرة على التكيف، أم تفرض عليها أعباء إضافية لا تراعي ظروفها؟

هذا هو جوهر التفكير الأسري في السياسات العامة: ألا تُعامل الأسرة باعتبارها ملفًا قطاعيًا منفصلاً، بل باعتبارها إحدى الوحدات الأساسية التي ينبغي فهم أثر السياسات المختلفة فيها.

من حماية الأسرة من التغير إلى تمكينها من التعامل معه

المجتمع يتغير، والأسرة تتغير معه، وتتغير الأدوار وأنماط العمل والتقنية وتوقعات الأجيال. ولا يمكن أن تكون الاستجابة لكل تحول هي مقاومته، كما لا ينبغي أن تكون قبوله دون تفكير.

المطلوب هو تمكين الأسرة من التعامل مع التغير بوعي، والاستفادة من فرصه، والحد من مخاطره، مع المحافظة على قيمها ووطائفها الأساسية وحقوق أفرادها.

أن تتكيف الأسرة لا يعني أن تتخلى عن هويتها، وأن تحافظ على تماسكها لا يعني أن تتجنب كل اختلاف، وأن تكون مرنة لا يعني أن تقبل الأذى أو تتنازل عن حقوق أفرادها.

بل إن المرونة الحقيقية تتضمن القدرة على التمييز بين ما يمكن التكيف معه، وما يحتاج إلى تغيير في الظروف المحيطة، وما يستلزم تدخلاً متخصصاً أو حماية مباشرة.

ومن هنا تصبح المرونة وسيلة لتعزيز الاستقرار، لا نقيضاً له؛ ويصبح التمكين مساراً يربط بين قدرة الأسرة ومسؤولية المؤسسات والسياسات في تهيئة الظروف التي تساعد على النجاح.

السؤال الذي ينبغي أن نبدأ به

إذا أردنا سياسة أسرية أكثر استعداداً للمستقبل، فعلينا ألا نكتفي بالسؤال عن حجم المشكلات، بل أن نسأل أيضاً عن التحولات التي تسبقها، والقدرات التي تساعد على مواجهتها، والفجوات التي تجعل بعض الأسر أكثر عرضة لتفاقم آثارها.

وإذا كنا ننتظر ارتفاع مؤشرات المشكلات حتى نتحرك، بل نستثمر في فهم الاحتياجات مبكراً، ونبني القدرات قبل اشتداد الحاجة، ونشرك الأسر في تصميم البرامج وتقييمها، ونربط التدخلات الوقائية بالخدمات العلاجية والحماية المتخصصة.

فالسياسة الأسرية الناجحة ليست التي تتدخل بكفاءة عندما تقع الأزمة فحسب، بل التي تساعد على الحد من احتمالات تفاقمها، وتوفير للأسرة الموارد والدعم اللازمين لمواجهتها حين تقع.

فبالأسرة لا تحتاج إلى سياسة تنتظر سقوطها كي ترفعها. إنها تحتاج إلى سياسة تراها وهي تقف، وتفهم ما يتغير حولها، وتساعد على أن تبقى قادرة على الوقوف.